

بحث بعنوان

إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية

بشاير راجي محمد الذيابات

كاتب حسابات

المُلخَص

إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تُعتبر المؤسسة الحكومية هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والمُمثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكّن المؤسسة الحكومية من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمُتمثلة بالاشتراك بفرق التفنيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي، والصلاحيات في إيجاد حلول للبنوك التي تتعرّض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية و التي تمّ منحها للمؤسسة.

<https://jasps.com>**Abstract**

Preparing bank deposits in government institutions to guarantee deposits and liquidate banks, as the government institution is considered the guarantor, expenses and legal ruling for any bank that is decided to be liquidated in the Kingdom, and in order for the government institution to carry out the assigned tasks, it has been appointed by law in the field of guaranteeing deposits and liquidating banks. This is in addition to its oversight powers represented in participating in the financial pages of the inspection teams with the Central Bank and reviewing the final accounts and the work of banks in the Central Bank, and the powers found in related solutions that have a substantial impact on their financial positions.

المُقَدِّمة

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، و التي تتكوّن بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، و تلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع.

وتُعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفّر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير.

يتبيّن من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيّران: المتغيّر الأول هو الأصول السائلة. والمتغيّر الثاني هو سحوبات المودّعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودّعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة و خطيرة. ففي الوقت الذي يُمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودّعين الانتظار لحين تدبير الأموال، و على ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف، إذ إنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحي بأرباح كان

من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنَّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

تعتبر الحوكمة الفعالة للشركات أمراً بالغ الأهمية للتشغيل السليم للقطاع المصرفي و الاقتصاد ككل. تلعب البنوك دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال التوسط في الأموال من المدخرين و المودعين إلى الأنشطة التي تدعم المشاريع و تساعد على دفع النمو الاقتصادي. تعتبر سلامة البنوك وسلامتها مفتاحاً للاستقرار المالي، وبالتالي فإنَّ الطريقة التي يديرون بها أعمالهم هي أمر أساسي للصحة الاقتصادية. يُمكن أن تؤدي نقاط ضعف الحوكمة في البنوك التي تلعب دوراً مهماً في النظام المالي إلى انتقال المشكلات عبر القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

تحدد حوكمة الشركات توزيع الصلاحيات و المسؤوليات التي يتم من خلالها تنفيذ أعمال البنك و شؤونه من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا، بما في ذلك كيفية:

- 1- وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
- 2- اختيار الموظفين، الإشراف عليهم.
- 3- إدارة أعمال البنك على أساس يومي.
- 4- حماية مصالح المودعين، و الوفاء بالتزامات المساهمين، و مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين المعترف بهم.
- 5- مواءمة ثقافة الشركة و أنشطة الشركة و سلوكها مع توقُّع أن يعمل البنك بطريقة آمنة و سليمة ، بنزاهة و بما يتفق مع القوانين و اللوائح المعمول بها.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الإدارة عملية ضرورية إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية هذا الوديعة إلى مصرف التحويل مقابل ذلك برّد مبلغ الوديعة عند الطلب أو بعد أن يتم إيداعه في الفوائد. القائم بينهما. فالبانك يتم استثمار أموال المودعة، وهذا يعين نموه، وعرفه، والعميل مجرّد دائن له، وكونصرف للمخصصات ، وخصم استثماراتها في أعماله المصرفية.

أهداف البحث

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تطوير العمل الإداري في إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية و يتفرّع منه عدة أهداف و منها:

- تعريف عقد الوديعة المصرفية
- أهمية أنواع المصروفات و تصنيفها .
- المصروفات حسب الوظائف الإدارية .

أسئلة البحث :

- ما هو الوديعة المصرفية ؟
- ما هي أهمية أنواع المصروفات و تصنيفها ؟
- ما هي المصروفات حسب الوظائف الإدارية؟

أهمية البحث

تَكُن أهمية البحث من الناحية النظرية في تعزيز و إثراء المكتبة العربية إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية. أمّا من الناحية العلمية فهي تساعد في اتّخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية.

منهجية البحث

استخدم الباحثة في هذا البحث المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الدراسات السابقة و المقالة المتوفرة في المكتبة العربية و مواقع الإنترنت و التي من خلالها سوف تقوم الباحث في استخلاص أهم النتائج و التوصيات.

عقد الوديعة المصرفية

للودائع النقدية المصرفية أهمية خاصّة في مجال النّشاط البنكي ذلك أنّها تُغذّي المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من أعمالها كخصم الأوراق التّجارية، و منح قروض بفوائد و فتح اعتمادات لمن هو بحاجة إليها من أفراد و مشروعات.

وتعدّ الودائع النقدية المصرفية من حيث الكَم إحدى المؤشرات الرّئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في البنك، إذ هي الرّكيزة الأساسيّة لقدرتها على خلق نقود الودائع و توزيع الإئتمان، ولا تخشى المصاريف من توظيف الأموال (النّقود) المودعة لديها إذا كانت هذه الودائع تحت الطلب و هي صورة من صور الودائع النقدية، وذلك لأنّ هذه المصارف تحتفظ دائماً بجزء منها لمواجهة مسحوبات العملاء من ودائعهم جزء من السيولة،

ونظرًا لأهمية الودائع النقدية بالنسبة للمصاريف، تتنافس هذه الأخيرة فيما بينها على جذب الزبائن إليها وتحفيزهم على إيداع مدّخراتهم لديها.

تعريف الوديعة المصرفية

يرغب الأفراد أحياناً، لاعتبارات مختلفة في تفصيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم. و يبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ، و هي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها. وعلى هذا الأساس، يُمكن تعريف الوديعة على أنها تُمثّل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف. و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يُمكن أن تأخذ أحياناً أشكالاً أخرى.

ومنه فإنّ البعد الزمني في الوديعة مهم للغاية . حيثُ يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع و لحظة السحب، وهذا الفاصل الزمني له أهمية خاصّة من عدة جوانب فهو يسمح بتحديد مردودية الوديعة بالنسبة للمودع كما أنّ هذا الفاصل الزمني يُعتبر حاسماً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للبنك، إذ على أساسه يُمكن تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال.

ومن جهة أخرى، فإنّ الوديعة لا تعني تحويلاً للملكية ،أي ملكية النقود فهي دائماً ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة و قد نقل حق التصرف فيها، و لكن بشكل مؤقت أيضاً، إلى البنك فهذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع، و لكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها.

والوديعة النقدية المصرفية، عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنك على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها.

ويُنظَّم هذه الوديعة النقدية عقد يبرم بين الشخص المودع والمصرف المودع لديه بمقتضاه يكون من حق البنك التصرف في النقود محل الوديعة بما يتفق مع نشاطه، ويلتزم المصرف مقابل ذلك برد مبلغ الوديعة عند الطلب أو بعد أجل مُعَيَّن من الإيداع مضافاً إليه الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما فالبنك يمتلك المبالغ النقدية المودعة لديه بمجرد تسلمه إيّاها و يصبح العميل مُجَرَّد دائن له بهذه المبالغ، و يكون للمصرف حرية التصرف فيها و استعمالها في أعماله المصرفية الأخرى كالإقراض، وخصم الأوراق التجارية.

مفهوم المؤسسة المالية:

تُعتبر المؤسسات المالية بأنها جميع المنشآت و المؤسسات والشركات التي تُزوّد السوق بالأموال؛ و ذلك من خلال تحويل هذه الأموال من قِبَل المستثمرين للعملاء على شكل قروض أو ودائع أو حتى استثمارات. وتُعتبر البنوك التجارية من أكثر أنواع المؤسسات المالية انتشاراً، و يليها بنوك الاستثمار وبنوك الاعتماد وشركات الوساطة أو الوكلاء الاستثماريين، كذلك صناديق إدارة الأصول وشركات التأمين. وهناك العديد من أنواع المؤسسات المالية المنتشرة بالأسواق مثل الاتحادات الائتمانية، وشركات تمويل المشاريع الصغيرة المنتشرة بشكل كبير. وغالباً ما يتم تنظيم هذه المؤسسات المالية من قِبَل البنك المركزي؛ لغايات إدارة عمليات تزويد السوق بالأموال و حماية المستهلكين.

العديد من أنواع المؤسسات المالية المختلفة التي يتعامل معها الأفراد بشكل يومي، سواء من خلال إيداع الأموال أو طلب الائتمان والقروض أو حتى صرف العملات الأجنبية. و تُعتبر المؤسسات المالية جزءاً لا

يتجزأ من الأنشطة و الإجراءات المالية لتعاملات الأفراد، ولا يُمكن الاستغناء عنها تحت أي ظرف وفي أي وقت. وبشكل عام تُقسّم المؤسسات المالية إلى قسمين:

- 1- المؤسسات المالية المصرفية: تشمل المؤسسة المالية المصرفية على البنوك التجارية.
 - 2- المؤسسات المالية غير المصرفية: وتشمل هذه المؤسسات غير المصرفية على بنوك الاستثمار والشركات المالية وشركات الإيجار.
- يتم تقسيم المصروفات حسب الوظائف الإدارية :

مصروفات تشغيل :

هي مصروفات التي يتم صرفها على قسم التشغيل في المنشأة مثال: مصاريف صيانة المعدات و الآلات و المستلزمات في المنشأة مصاريف تجديد قطع الغيار مصاريف مستلزمات مهمات التشغيل و المواد مصاريف تشغيل الكهرباء بالمنشأة (من الممكن معرفة قيمة استخدام الكهرباء في أقسام الإنتاج إذا وجدت العدادات المستقلة لهذه الأقسام) دفع مصاريف إيجار المصنع مصروفات أقسام الإنتاج من المشرفين و العاملين و غير ذلك من مصروفات تدخل تحت قسم التشغيل والإنتاج.

مصروفات البيع و التسويق :

وهي المصروفات التي تمّ أنفاقها على بيع المنتج: مثل المصروفات على الدعاية و الإعلان على المنتج المرتبات التي يتم دفعها لأقسام البيع مصروفات التي تمّ شراء بها مواد التغليف و التعبئة مصروفات المخازن

والمعارض التي تمّ تأجيرها مصروفات استهلاك الكهرباء للمخازن و المعارض مصروفات عمل صيانة المعارض و غير ذلك من مصروفات تتعلّق بعملية بيع المنتج.

مصروفات التي تمّ بها التمويل :

وهي مصروفات التكلفة التي تحملتها المنشأة لتوفير تمويل لتشغيل النشاط من فوائد الحسابات الجارية للشركاء، وفوائد القروض.

أنواع المصروفات و تصنيفها

هناك العديد من التصنيفات والتبويات المُتعلّقة بها، ويختلف كل تصنيف عن الآخر باختلاف الزاوية والمعيار الذي يتم بناءً عليه التصنيف. فإذا ما تمّ تصنيفها على حسب الوظائف الأساسية في المنشأة فنجد أنها تُبَوَّب إلى مصروفات تشغيلية، ومصروفات تسويقية وبيعية، وأخرى إدارية.

فالمصروفات التشغيلية، هي تلك التي تكبدتها المنشأة في سبيل إتمام العملية التشغيلية و تصنيع المنتجات، مثل مصاريف صيانة المُعدّات والآلات والمستلزمات في المنشأة، ومصاريف تجديد قطع الغيار، ومصاريف مستلزمات مهمات التشغيل والمواد، ومصاريف تشغيل الكهرباء بالمنشأة، ومصاريف إيجار المصنع، ومصاريف الأمن والحراسة، وأخرى خاصّة بأقسام الإنتاج من المشرفين والعاملين وغير ذلك من مصروفات تدخل تحت قسم التشغيل والإنتاج.

بنود المصروفات

عادة ما تقوم المنشأة بتصنيف مصروفاتها إلى بندين رئيسيين عند إعداد قائمة الدخل الخاصة بها. و يختلف مُسمّى البند ومكوناته بحسب اختلاف نوع النشاط الذى تمارسه المنشأة. ففي الشركات الصناعية نجد أنَّ المنشأة تقوم بتبويب التكاليف والمصروفات إلى بندين أساسيين و هما: تكلفة البضاعة المباعة (و تشمل كافة التكاليف المُتعلّقة بإنتاج المنتج)، ومصاريف تسويقية وإدارية. أمّا في الشركات التجارية فيتم تبويب المصاريف إلى بندين و هما: تكلفة البضاعة المباعة (و تشمل كافة التكاليف المُتعلّقة بشراء البضاعة)، و مصاريف تسويقية وإدارية.

الإيرادات والمصروفات

يُمثّل الإيراد كافة المنافع التي تحصل عليها المنشأة مقابل بيعها للبضاعة أو تأديتها للخدمات. و تتحقق الإيرادات من العديد من المصادر أهمها المبيعات أو تأدية الخدمات. أمّا المصروفات فتشمل كافة المبالغ المُضحي بها في سبيل الحصول على الإيرادات و عادة ما تقوم المنشآت بمقابلة كل من الإيرادات و المصروفات التي تسببت في تحقيقها و ذلك تماشيًا مع مبدأ المقابلة. فعادة ما تتم المقابلة بهدف الوقوف على مدى تحقيق المنشأة لربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية المنتهية، و عند حدوث عملية المقابلة تكون النتيجة إمّا تحقيق ربح (و يحدث ذلك إذا كانت إيرادات المنشأة أكبر من مصروفاتها) أو تحقيق خسارة (و يحدث ذلك إذا كانت مصروفات المنشأة أكبر من إيراداتها).

الدراسات السابقة

دراسة (Ouanes, M. A., & Thakur, M. S. M. (1997) تحظى مشكلة معالجة السيولة بأهمية بالغة لدى كل من المصارف الإسلامية و التقليدية، بل ربّما تفوق أهميتها في الأولى عن الثانية، و يرجع السبب في ذلك إلى الشريعة الإسلامية و أحكامها حتمت محاربة الاكتناز، الأمر الذي يلزم المصارف الإسلامية استثمار ودائعها و احتياطاتها بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية في ضوء الطرق المشروعة في استثمار أمواله. يهدف البحث إلى تحديد مفهوم السيولة لدى المصارف الإسلامية و تميّزه عن التقليدية. و تبيان أسباب مشكلة فائض السيولة في جوانبها الشرعية و القانونية و الابتكارية. إضافة إلى استعراض بعض من الأدوات المالية الإسلامية المطبّقة في المصارف الإسلامية و تبيان مدى ملازمتها للشريعة الإسلامية. يفترض البحث أنّ النظام الاقتصادي الإسلامي لديه من السبل و الوسائل الكفيلة التي تُمكنه من معالجة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية. الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، السيولة النقدية.

دراسة (أ. م. د. صلاح الدين محمد أمين الآم، & رقية عبد الخضر شنيت الخزعلي. (2017). أرتكز البحث على مشكلة أساسية تمثّلت في صعوبة تحديد نسبة مثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية من حيث الموازنة بين التزاماتها تجاه المودعين و المقترضين في تسهيل أموالها من جهة و بين المخاطر التي تتعرّض لها من جهة أخرى، و سعى البحث لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تمثّلت في التعرف على إمكانية تطبيق المصارف التجارية العراقية نسبة السيولة حسب اللوائح الإرشادية و التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي و توظيفها في مجالات مُربحة و تحديد حجم المخاطرة المصاحبة لها ، و لتحقيق هدف

البحث تمّ اختيار عيّنة من المصارف التجارية العراقية تمّ اختيارها حسب تصنيف نظام CAMELS للرقابة المصرفية الدولية تمثل في (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار, مصرف التجاري العراقي مصرف الشمال للتمويل والاستثمار, مصرف الأهلي العراقي, مصرف الخليج التجاري, مصرف بابل) و من خلال استعراض التقارير السنوية للمصارف التجارية العراقية عيّنة البحث للمدة (2005-2013) تمّ استخراج مفردات نسبة السيولة (الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة) = 30% و للتحقق من صحة فرضية البحث تمّ استخدام البيانات المتوفرة لدى المصارف عيّنة البحث عن الأرصدة السائلة و الفقرات المؤثرة بها بما يتلائم مع موضوع و أهداف البحث . و استنادًا إلى نتائج تحليل نسبة السيولة (الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة) = 30% تمّ التوصل إلى عدد من الاستنتاجات تمثل أهمها في :تساهم رقابة البنك المركزي العراقي مساهمة فعّالة في تطوير و نمو نسبة السيولة و ملائمتها مع العمل المصرفي إذا تمّ احتساب بنودها وفق أنموذج مُوحّد يحتوي على مفردات بسط و مقام النسبة بشكل أمثل من قبل المصارف التجارية العراقية عيّنة البحث و بناءً على الاستنتاجات تمّ وضع عدد من التوصيات تمثل أهمها في : ضرورة المساهمة الفعّالة لدور البنك المركزي العراقي في مراقبة مستوى السيولة في المصارف العراقية في احتساب نسبة السيولة بما يتناسب مع اللوائح الإرشادية و التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي و مع المعايير الدولية.

دراسة (محمد فوزي خشبه, ن. ناجي, حسين محمد صالح, & أميره. (2022). تناولت الباحثة في هذا البحث تحديد العلاقة بين الحوكمة المصرفية و الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية العاملة في العراق وصولاً إلى تحسين مستوي هذا الأداء، وقد تمثّل الهدف الرئيسي للبحث تحديد مدى تأثير الحوكمة المصرفية على الأداء المالي، و قد تضمّنت الحوكمة المصرفية عدة عوامل هي ضمان وجود أساس لإطار فعّال

للمحوكمة سعيًا لحماية حقوق المساهمين و المستثمرين و إبراز دور أصحاب المصالح ضامنًا للمعاملة العادلة و المتساوية بين الجميع و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجالس إدارة هذه المصارف في تحقيق التحسين المنشود لأداء المصارف في العراق و قد عرضت الباحثة الطرق المختلفة لتقييم أداء الأجهزة المصرفية كخطوة لتحسين هذا الأداء الذي يظهر في تحقيق نسبًا جيدة لسيولة الروافع المالية و الربحية و خدمة نشاط.

دراسة (علي القضاة, & ناصر الحمدان. (2013). اختبرت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية و عددها (13) مصرفًا للفترة الزمنية 1991-2010. و استخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel data) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية و طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لاختبار فرضيات الدراسة . و قد أظهرت النتائج أنَّ هيكل رأس المال مقيسًا بنسبة المطلوبات إلى الموجودات لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية مقيسًا بالعائد على الموجودات، و العائد على حقوق الملكية، و نصيب السهم من الأرباح الصافية. و أما نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات فقد أظهرت النتائج بأنَّ لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، وتأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية و العائد على حقوق الملكية، بينما حجم المصرف كان له تأثير موجب و ذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية.

نتائج البحث

بناءً على نتائج الدراسات السابقة و هذا البحث استنتجت الباحثة أنَّ أهمية استحداث أساليب العمل و التطوُّر إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات ضمان الودائع كمؤسسة عامّة مستقلة مالياً و إدارياً تهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمن ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، و ذلك تشجيعاً للاّخار و تعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة، و مساهمةً في الحفاظ على الاستقرار المصرفي و المالي في المملكة.

التوصيات

بناءً على نتائج البحث السابقة يتم عمل التوصيات التالية:

- تقوية مفهوم الوديعة المصرفية.
- تعزيز إعداد الودائع المصرفية في المؤسسات الحكومية.
- أهمية أنواع المصروفات و تصنيفها.

المصادر والمراجع

Basel Committee. (2015). Corporate governance principles for banks.

Switzerland, Basel Committee on.

غسان طاهر, & سلام محمد. (2022). السيولة المصرفية و أثرها على الناتج المحلي الإجمالي. Journal of Kufa Studies Center, 1(65), 455-492.

بوعافية, خالد, مومن بكوش, جابر, طاغية, & بوبكر. (2018). السيولة المصرفية و أثرها على العائد و المخاطر.

الشمري غالية, أبوغدة عبدالستار, & محمد موفق بشر. (2020). أثر التورق في سيولة المصارف الإسلامية السورية دراسة قياسية تحليلية. Economic Researcher journal, 8(2), 30-47.

زيبار, الشاذلي, بوهنتالة, & ياسين. (2023). أثار عقد الوديعة المصرفية بين البنك و بين العميل المودع .The bank deposit contract raised between the bank and the deposited customer مجلة الدراسات الحقوقية, 9(3), 304-263.

تريبياوان , أ. (2008). نظرية الوديعة المصرفية في المصري الإسلامي و التقليدي (أطروحة دكتوراة , جامعة دار السلام جونتور).

غضبان, & عبدالعزيز. (2021). عقد الوديعة النقدية في النظام المصرفي الجزائري (Doctoral dissertation , جامعة اكلي امحمد اولحاج البويرة).

<https://jasps.com>

حنين العتوم، (٢٠٢٠)، ما هو دور المؤسسات المالية في تنمية الاقتصاد الوطني، مقالة متاحة على مدونة أي عربي عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://e3arabi.com>، تمّت الزيارة بتاريخ: ٣-٥-٢٠٢٣، الساعة: ١٠:٠٠ صباحاً.

د. حسين محمد سمحان. (2014). تطبيق معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (8)(المعدل) في البنوك الإسلامية" دراسة عملية على المصارف الإسلامية الأردنية".

يحيى علي حمادي. (2012). دور الموازنة المرنة في تخطيط و رقابة المصروفات غير المباشرة في المنشآت الصناعية. Journal of Economics and Administrative Sciences, 18(66), 472-472.

الراوى طايح, & فيصل. (1988). المصروفات الإضافية لتلميذ التعليم الأساسي. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج, 3(3), 99-129.

المبروك، صالح يوسف, & متولي، عصام الدين محمد (مشرف). (2007). تقويم نظم الرقابة الداخلية على الإيرادات و المصروفات في القطاع الحكومي بالجمهورية الليبية دراسة تحليلية نقدية (Doctoral dissertation).